# الانـــتـــقـــال الـــسـياســـي في الـــوطـــن الـــعـــربـــي

عادل إبراهيم الكماشي
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية / جامعـة الجفارة .

**المستخلص**

يعد موضوع الانتقال السياسي السلمي للسلطة بصفة عامة وفي العالم العربي بصفة خاصة من المواضيع التي تحظى بعناية واهتمام جل الباحثين و الدارسين والمراكز البحثية والأكاديمية المتخصصة ، ونسعى في هذه الدراسة إلى معرفة وتحديد أسباب و معوقات عمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة في الدول العربية وتحديد مصادرها وعلاقتها بالقوى الدولية و الاقليمية ، ومحاولة استشراف منهجية علمية وعملية موضوعية مجردة للقضاء على هذه الأسباب المؤثرة سلبا على العمليات السياسية الانتقالية و معالجتها من خلال الإستفادة المثلى من الامكانيات و المقومات المتاحة لدى الدول العربية والتي تمثل عوامل محفزة و مشجعة و داعمة لنجاح العمليات الانتقالية برمتها .

**المقدمة .**

بعد التحولات الكبيرة التي شهدها العالم وتحديداً في مطلع تسعينيات القرن المنصرم ، وإنهيار منظومة الدول الإشتراكية وما عرف بالمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي السابق ، وتفكك جمهورياته إلى دول منفردة مستقلة ، ونهاية ما عرف بحقبة الحرب الباردة التي كانت سائدة فترة الثنائية القطبية في العالم ، وتحول النظام الدولي إلى عصر نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبداية عصر جديد في مسرح العلاقات الدولية والسياسة الدولية والعالمية .

ومنذ ذلك الحين برزت في الأدبيات السياسية التبشير بسيادة النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي ، بوصفه نهاية التطور التاريخي للنظم السياسية ، ونموذجاً كونياً ينبغي تعميمه ونشره كما ذهب إلى ذلك الكاتب الأمريكي الجنسية الياباني الأصل ( فرانسيس فوكو ياما ) في روايته المعنونة بنهاية التاريخ ، ( ينظر : تقرير مركز الجزيرة ، 28 . 12 . 2017 ) .

ولقد عرفت بعض دول العالم الثالث إنفراجة نحو الإنتقال السياسي الديمقراطي السلمي للسلطة ، وأصبحت النظم السياسية العسكرية التي كانت سائدة فيها بالإنهيار والتراجع ، خاصة في دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا وتركيا وغيرها من الدول ، إلا إن العالم العربي لم يعرف مثل هذه الإنفراجة ، ولم تشهد دوله موجات وحالات إنتقال سياسي سلمي للسلطة .

**أولاً : الأهمية العلمية للموضوع**

يعد موضوع الانتقال السياسي الديمقراطي السلمي للسلطة والتأسيس للديمقراطية في الوطن العربي ، من بين أكثر الموضوعات التي لاقت إهتماما كبيرا من قبل الباحثين المتخصصين والمهتمين بقضايا وشؤون المنطقة العربية ، حيث حظى بنقاشات علمية وأكاديمية هامة على مختلف الصعد والمستويات ، بغية تفسير واقع الديمقراطية في العالم العربي ومحدداتها ومعيقاتها ، ومدى إرتباطها بمختلف المتغيرات الدولية والإقليمية .

**ثانياً : أهداف الموضوع**

نتوخى من هذا الموضوع تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في ما يلي :

1 - معرفة وتحديد أسباب ومعوقات عمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة في الدول العربية ، وتحديد مصادرها ومنابعها سواء أكانت داخلية أم خارجية ، وما هي علاقة ودور القوى الدولية والإقليمية فيها ، وما مدى تأثيرها على مسار العمليات الانتقالية برمتها .

2 - محاولة إستشراف منهجية علمية وعملية والتعرف على أنماط الإستجابة الممكنة للتعامل الأمثل والصحيح من أجل القضاء على المعوقات والأسباب التي ساهمت في تعثر وفشل جل المحاولات الإنتقالية بالدول العربية .

3 - الإستفادة المثلى من الإمكانيات والمقومات المشجعة المتاحة والمحفزة لعمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة بالوطن العربي .

**ثالثاً : إشكالية موضوع الدراسة**

تتمثل إشكالية موضوع الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

**ما هي أسباب فشل تجارب الإنتقال السياسي السلمي للسلطة في أغلب الدول العربية السابقة قبل عام 2011 م ، وتعثر بعضها خاصة بعد التحولات وتغيرات الربيع العربي ؟ .**

**رابعاً : فرضية موضوع الدراسة**

في هذا الموضوع ننطلق من فرضية مفادها : ان مسارات عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة بالدول العربية ، سواء السابقة منها والتي لا تكاد تذكر قبل عام 2011 م ، أوالتي شهدتها دول ما عرف بالربيع العربي إبتداء من تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا والبحرين والسودان ، تواجهها معوقات وعراقيل عديدة ومختلفة ومتنوعة ومتشابكة أدت إلى تعثر المسارات الانتقالية ، منها العراقيل الإجتماعية والثقافية والسياسية الأمنية والإقتصادية والهيكلية البنيوية ، الأمر الذي يستوجب الإسراع بمعالجتها جذرياً لضمان نجاح عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة في أي دولة عربية ، والذي لن يتأتى الا بتبني استراتيجيات وخطط علمية وعملية موحدة متفق عليها من جميع الدول العربية كافة .

**خامساً : الدراسات السابقة**

لقد حظي موضوع الإنتقال السياسي السلمي للسلطة في الوطن العربي بإهتمام كبير ومتزايد من قبل البحاث والدارسين المهتمين والمتخصصين ، والمراكز العلمية والبحثية الأكاديمية المتخصصة ، حيث تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت تحليل وتقييم عمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة بالدول العربية ، ومعرفة وتحديد معوقاتها وأسباب تعثرها ، وفي هذه الجزئية سأقدم عرضاً مختصراً لبعضها ومنها :

1 - دراسة يوسف محمد الصواني ، ورقة عمل بعنوان : الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية ، مقدمة للندوة الفكرية المعنونة بالثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ناشرون (

2013 ) ، تتكون من جزء واحد يتناول فيه آفاق التحول الديمقراطي وتحدياته ، ويؤكد على ضرورة التوافق على القواعد المنظمة للعملية السياسية الانتقالية ، وتجنب الصراع في مرحلة الانتقال الذي يعد الضامن للإستقرار والأمن الإجتماعي.

2 ـ دراسة عزمي بشارة ، المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، مركز الجزيرة ، ناشرون ( 2017 ) ، تتكون من جزئين ، يتناول فيها أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ، ويؤكد على الإستثنائية العربية بأنها إستثنائية عربية وليست إسلامية بتشعباتها المختلفة وبقائها مفتوحة كقضية حق تقرير المصير .

**سادساً : منهجية الدراسة**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة للبحث والدراسة فأن ذلك يتطلب الإستعانة بأكثر من منهج ومدخل بحثي ، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية في البحث ، لذلك وظفت المناهج والمداخل البحثية التالية التي تتلائم مع طبيعة وتعدد أبعاد موضوع الدراسة وأهمها :

1 ـ المنهج التحليلي : وذلك لمساعدتي في معرفة وتحديد معوقات وأسباب تعثر عمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة بالدول العربية ، وتحليل مصادرها والعلاقات فيما بينها .

2 ـ المنهج الكيفي : للإستئناس والإسترشاد به في الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح في هذه الدراسة .

3 ـ المنهج المقارن : يعد من أقرب المناهج وأكثرها ملائمة في دراسة هذا الموضوع ، فيسمح بدراسة النسق السياسي للدول العربية ، من حيث تفاعلاته مع البيئة المحيطة به بمستوياتها المختلفة والمتنوعة ، والمقارنة بين عمليات الإنتقال السياسي السلمي للسلطة في بعض الدول العربية .

4 ـ المدخل التاريخي : من خلال دراسة التأصيل النظري لمفهوم الإنتقال السياسي ومراحل تطوره ، وتجارب وحالات الإنتقال السياسي ببعض الدول العربية .

5 ـ المدخل المؤسساتي : وذلك لدراسة العملية السياسية وفهم طبيعة العلاقات السائدة بين المؤسسات السياسية ( التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ) بالدول العربية .

6 ـ المدخل البيئي : طبيعة العملية السياسية هي إنعكاس حي للظروف البيئية السائدة وعلاقاتها ونتائجها على عملية الانتقال السياسي ، وما يعتري العملية من تعثر وجمود وأسبابه المختلفة والمتعددة خاصة المحلية الداخلية التي هي إنعكاس حي واقعي للظروف البيئية والإجتماعية والثقافية الخاصة بالعالم العربي .

7 ـ المدخل الإيديولوجي : الذي يساعد في معرفة مجموعة القيم والمعتقدات السائدة بالعالم العربي ، وتأثيراتها على عمليات الإنتقال السياسي برمتها .

**سابعاً : مفاهيم ومصطلحات الدراسة**

الديمقراطية ، التحول الديمقراطي ، التغيير السياسي ، الإصلاح السياسي ، التغيير السياسي، التنمية السياسية ، المشاركة السياسية ، النظام السياسي ، الفلسفة السياسية ، الدستور .

**ثامناً : الصعوبات التي واجهت الدراسة**

يمكن إجمال أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة ، وهي :

1 ـ حداثة الموضوع ندرة المصادر والمراجع والدراسات العلمية المنهجية حوله ، لاسيماً الدراسات العربية .

2 ـ تصنيف موضوع الانتقال السياسي السلمي للسلطة ضمن الدراسات المستقبلية ، التي تعتبر من أصعب الدراسات في إطار العلوم الإجتماعية والإنسانية المعاصرة ، وتعكس درباً مليئاً بالمخاطر والعوائق ، فبعض الدول العربية لم تشهد عمليات إنتقال منذ آمد بعيد ، ولذلك كانت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى مثل هذه الدراسات التي تحاول إستشراف المستقبل ، لظاهرة أبسط ما يمكن أن يقال عنها بأنها عملية سياسية متدرجة ومعقدة ومتشابكة ومتداخلة بشكل كبير .

**تاسعاً : الحدود الزمانية والمكانية للدراسة**

أ ـ الحدود الزمانية : تعالج الدراسة الفترة الزمنية التي أعقبت تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية وتحديداً بعد إنهيار منظومة الدول الإشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي السابق في بداية تسعينيات القرن الماضي .

ب ـ الحدود المكانية : تتناول هذه الدراسة دول الوطن العربي ، بإعتبارها تبحث في أسباب ومسببات تعثر وفشل تجارب عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة ببعض الدول العربية .

**عاشراً : مبررات ودوافع الدراسة**

أ ـ المبررات والدوافع الموضوعية : والتي تتمثل في دسامة موضوع الدراسة ، خاصة وأن موضوع الانتقال السياسي السلمي للسلطة أضحى مثار إهتمام بالغ من المراكز والمؤسسات البحثية والأكاديمية العربية ، ولاسيماً بعد التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011 م .

ب ـ المبررات والدوافع الذاتية : نابعة من الميل وحب الإطلاع والإهتمام بهذه الدراسة بحكم التخصص الأكاديمي والإنتماء ، وكمحاولة بسيطة في لملمة جراح وطننا العربي الكبير .

**الحادي عشر : تقسيمات الدراسة**

لقد إعتمدت في هذه الدراسة على معالجة إشكالية الدراسة تقسيماً ثنائياً ، تضمن الجزء الأول التأصيل النظري لمفهوم الإنتقال السياسي ونشأته ومراحل تطوره ، وبدايات التجارب الأولى للانتقال السياسي في بعض الدول العربية ، في حين تضمن الجزء الثاني أسباب فشل التجارب الانتقالية السابقة وتعثر بعضها بعد 2011 م .

**الجزء الأول : التأصيل النظري**

**المبحث الأول : التطور التاريخي لمفهوم الانتقال السياسي**

تشير الأدبيات السياسية المختصة بأن البدايات الأولى لبروز مفهوم الانتقال السياسي تعود للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، مع اندلاع الثورات الأوروبية التي واكبت التحولات التي شهدتها القارة الأوروبية ، والتي تجاوزت البعد السياسي لها إلى أبعاد فكرية وثقافية كانت نتيجة طبيعية لعصر التنوير ، التي عرفت بحركة الإصلاح الديني عند المسيحيين والمتمثلة في ( البروتستنتية ) التي تسعى إلى تحرر المجتمعات الأوروبية من إستبداد الطبقة الارستقراطية المتحالفة مع الكنيسة الكاثوليكية في روما ، وسلطة البابا ورجال الكنيسة الذين اكتسبوا سلطة دنيوية من وراء سلطتهم الدينية ، والذين أسهموا في إدخال أوروبا عصور الظلام التي عانت منها في جميع المجالات . ( ينظر ، حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده ، ص 332 ) .ويعتبر مفهوم الانتقال السياسي من المفاهيم السياسية الجديدة في ميدان النظرية السياسية عامة والفكر السياسي المعاصر خاصة ، حيث برز بجلاء ووضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، فهو يعبر عن طريقة وكيفية جديدة لوعي المجال السياسي ، وأسلوب جديد لممارسة السياسة .

( ينظر ، علي مصباح الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ، ص 48 ) .

ان مصطلح الانتقال السياسي يجمع بين مصطلحين لهما وزنهما في حقل العلوم السياسية ، الأول وهو ( الانتقال ) الذي يؤشر على مسار ينطلق من نقطة محددة نحو نقطة مرغوب الوصول إليها ، والثاني ( السياسي الديمقراطي ) الذي يدل في الوقت نفسه على الهدف المرجو والمنتظر من عملية الإنتقال .

ان الانتقال السياسي السلمي للسلطة بصفة عامة ، هو عملية سياسية متدرجة تسمح بالتحول والانتقال من النظام الدكتاتوري الإستبدادي الشمولي ، إلى نظام ديمقراطي تعددي قائماً على حرية الإختيار والشرعية الشعبية ، المعبر عنها بإنتخابات حرة نزيهة وشفافة .

إذن مفهوم الانتقال السياسي السلمي للسلطة يعني المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر ، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد ، وتنتهي العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد .وبمعنى آخر فأن الانتقال السياسي هو خطوة فعالة وجدية تقوم بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ، بغية ايجاد نظم حكم ديمقراطية تكون فيها الحرية هي القيمة الأساسية والسامية ، وحجم المشاركة الشعبية في صنع القرار مرتفعة وفعالة ، من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، وتقوم على إحترام الحقوق ووجود مؤسسات سياسية فعلية ، على رأسها السلطة التشريعية المنتخبة والسلطة القضائية المستقلة والسلطة التنفيذية الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية ، والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية والإيديولوجية . ( غيورغ سورنس ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ص 251 ) .وبعبارة أخرى فالانتقال السياسي السلمي للسلطة مرتبط بعملية الإصلاح والتغيير الشامل بجميع أبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم شائعة الإستعمال والتداول مثل : التنمية السياسية ، التغيير السياسي ، التحول الديمقراطي ، التحديث، المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة في صنع القرار .

وقد تمتد المرحلة الانتقالية عادة سنوات تتوج بانتخاب هيئات دستورية منبثقة عن إرادة شعبية حقيقية ، وتمتلك سلطات سيادية محددة ينص عليها الدستور ، إضافة إلى وجود عوامل تساعد على تيسير مسار العملية الإنتقالية وتسريع وتيرتها ، كالحالة الإقتصادية للبلد والمستويات الثقافية ووجود تقاليد ديمقراطية سابقة ، يمكن أن يستفاد منها لإنجاز الأنموذج المنشود ، وتتبع المرحلة الإنتقالية عادة مرحلة تسمى بمرحلة تعزيز الديمقراطية ، هدفها الإطمئنان على متانة البناء الديمقراطي الجديد ، وسد الثغرات التي يمكن أن تعود منها الدكتاتورية والإستبداد ، وعادة ما يرافق مسار عملية الانتقال عملية مصالحة وطنية حقيقية شاملة ، عمادها الأساسي قانون العدالة الإنتقالية لحفظ الذاكرة السياسية الوطنية ، ومعرفة الحقيقة والتعويض وجبر الضرر والمحاسبة والقصاص . ( عادل ماجد ، العدالة الإنتقالية والإدارة الناجحة لفترة ما بعد الثورات ، ص 10 ).

**المطلب الأول : الإرهاصات الأولى لتجارب الانتقال السياسي**

تؤكد جل الدراسات السياسية المتخصصة في نشأة وتطور الانتقال السياسي بأن البدايات الأولى كانت بالقارة الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما نوهنا سلفاً ، والتي يمكنسردها في النقاط التالية حسب التسلسل التاريخي لها وهي :

1 – شهدت فرنسا تحولا سياسياً كبيرا مع ثورتها التي اندلعت عام 1789 م ، جسده سقوط الملكية ، وإقرار دستور جديد وظهور إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، الذي أكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة ، بالرغم من إجهاض هذا التحول في بداياته ولم تستعيد البلاد عافيتها ووجهتها الديمقراطية الا مع دستور 1851 م ، ومع دخول القرن العشرين ساد مفهوم الانتقال السياسي في عموم أوروبا . ( ينظر : علي خليفة الكواري ، قراءة في كتاب الديمقراطية ، ص 17 ) .

2 ـ عاشت ألمانيا مرحلة إنتقالية مشهودة في نهاية الحرب العالمية الأولى ( 14 – 1918 م ) ، مهدت لها ثورات وانتفاضات شعبية متتالية قادتها الطبقة العمالية بلغ عددها ثلاثة خلال عامي 1918 و 1919 م عرفت بثورات : ثورة نوفمبر / تشرين الثاني 1918 م ــ ثورة برلين – ثورة جمهورية مجالس بافاريا والتي انتهت نهاية دامية ، فلقد كانت الحكومة الإمبراطورية مصرة على بقاء الأمور على حالها مع اجراء اصلاحات محدودة ، في حين كانت الحركة الاحتجاجية تطالب بتغييرً جذرياً ، مستلهمة رؤاها من الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 م. وكما هو معلوم فأن الثورات الثلاثة نادت بوقف الحرب واجراء إصلاحات تمكن ألمانيا من تجاوز تبعات معاهدة قصر فرساي بباريس الفرنسية المجحفة في عام 1919 م ، والتي اعتمد عليها في إنشاء عصبة الأمم 1919 م ، أول منظمة دولية عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث وقعت من قبل ( 33 ) ثلاثة وثلاثون دولة ، من أجل وضع أسس الصلح وابعاد شبح خطر الحرب ، والتوصل إلى تسوية شاملة في ما يتعلق بالممتلكات التابعة لألمانيا وتركيا ، واقتسامها بين عدد من الدول القومية الجديدة منها : تشيكو سلوفاكيا السابقة ورومانيا والنمسا والمجر ، وتم وضع غيرها من المستعمرات تحت الانتداب ، فمنحت فرنسا الانتداب على سوريا ومنحت بريطانيا الانتداب على العراق وشرق الأردن وفلسطين ، وكل هذه الدول والأقاليم كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ( ينظر : عدنان طه الدوري ، العلاقات السياسية الدولية ، ص 60 ) .

وحقيقة لقد مهدت الثورات والانتفاضات الشعبية الثلاثة في ألمانيا لمرحلة انتقالية أرست أسس الجمهورية مكان الإمبراطورية ، لكنها في المقابل أججت الحس القومي الألماني المجروح من الواقع الذي فرضته بنود معاهدة صلح قصر فرساي ، ووصلت به إلى مستويات جدية من التطرف انتجت خلاله في أقل من عقد الحركة النازية التي حكمت ألمانيا عام 1933 م ، ودفعت ألمانيا والعالم إلى الحرب العالمية الثانية ، التي تعتبر من أشد الحروب فظاعة ووحشية في تاريخ البشرية ، وبعد خروجها مهزومة ومدمرة من الحرب شهدت ألمانيا الانتقال السياسي الثاني بين عامي 1945 – 1949 م . ( ينظر : الثورة الألمانية 1848 – 1949 ، موسوعة الويكيبيديا ) .

3 - وصف الانتقال السياسي الذي عرفته إسبانيا بأنه نموذج فريد من نوعه ، وذلك بالنظر

إلى نجاحه الباهر بالقفز بالبلد من واقع التخلف إلى مصاف الإقتصاديات العالمية ، خلال فترة زمنية وجيزة بالرغم من التحديات الكثيرة التي كانت تعيشها ، حيث بدأ الانتقال السياسي في إسبانيا بتنصيب الملك ( خوان كارلوس دي بربون – كارلوس الأول ) ، بعد يومين فقط من وفاة الجنرال ( فرانكو ) في 20 . 11 . 1975 م ، وانتهى بإقرار الدستور في عام 1978 م .

( ينظر : عدنان بن صالح ، إسبانيا بين العهدين الفرنكاوي والديمقراطي : الثورة البيضاء ، تقرير مركز الجزيرة 24.1.2023)

4 - وفي أمريكا اللاتينية عرفت الأرجنتين أول انتقال سياسي ديمقراطي إثر هزيمة النظام العسكري أمام الجيش البريطاني في حرب جزر الفوكلاند عام 1982 م ، الأمر الذي فاقم من وضع الحكومة التي برزت عليها علامات الضعف والوهن مطلع ثمانينيات القرن العشرين ، ومع حلول العام 1983 م اقتنعت قطاعات واسعة وعريضة من النخب العسكرية ، بضرورة اطلاق مسار انتقالي يعيد الأرجنتين إلى الحياة الديمقراطية ، مدفوعة بتردي الأوضاع الإقتصادية للبلاد وحالة الإحتقان الشديدة التي تعيشها ، بسبب إعدام النظام العسكري لأكثر من ( 30 ) ألف شخص وتهجير أكثر من مليون شخص وعشرات الآلاف من المختفين ، وعكس تعاقب المجالس العسكرية الأربعة التي حكمت البلاد ، أزمة النظام السياسي الإسباني خلال الفترة من 1980 - 1983 م ، وفي هذا السياق شرعت السلطات العسكرية لخمسة من الأحزاب التقليدية لتشكيل جبهة موحدة سميت ( جبهة التنادي ) ، كخطوة فسرها الباحثين بأنها محاولة بائسة لانقاد النظام أكثر من كونها خطوة نحو الانفتاح السياسي . ( ينظر : فاطمة مساعيد ، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماج مختارة ، ص 215 )

ولقد أسفرت الانتخابات العامة المنظمة 1983 م عن فوز ( راؤول ألفونسا ) برئاسة الأرجنتين ، بفارق بسيط عن مرشح المعسكر الموالي للرئيس الراحل ( خوان بيرون ) ، حيث مكن هذا الانتقال بالرغم من نواقصه من وضع الأرجنتين على سكة التنمية والديمقراطية ، مستفيداً من ميراث التجارب الديمقراطية التي شهدتها الأرجنتين في فترات سابقة . ( ينظر : يونس المسعودي ، التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهيمية نظرية ، ص 4 ) .

5 - أما البلاد العربية فلم تشهد الانتقال السياسي السلمي الديمقراطي إلا في فترات متأخرة ، حيث اتسمت جل محاولات الانتقال السياسي فيها بعدم الجدية ، وبعدم توفر الإرادة السياسية الصادقة لدى النخب والقيادات السياسية وصناع القرار ، والتي تعد في كثير من الأحيان مساعي لتحسين صورة النظام السياسي القائم ومنحه

نفسا جديدا أكثر منها عملية انتقال حقيقية للديمقراطية ، وبالرغم من كل ذلك فأن بعض التجارب كانت مميزة و لافتة قبل عام 2011م ، ومن أهمها :

أ ـ تجربة السودان وقيادة المشير ( عبدالرحمن سوار الذهب ) لمرحلة انتقالية ، أفضت إلى تسليم السلطة لنظام مدني في عام 1986 م ، لكن التجربة انهارت بعد ثلاث سنوات عندما انقلب اللواء ( عمر حسن البشير ) على الحكم المدني 1989 م . ( ينظر : موسى إبراهيم الحاج ، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، ص 51 ) .

ب ـ تجربة موريتانيا بين عامي ( 2005 – 2007 ) حيث تكرر نفس سيناريو السودان ، بقيام انقلاب عسكري بعد عام ونصف تقريباً من الانتقال ، وتحديدا في 6 . 8 . 2008 م أسهم في وآد التجربة .

جـ ـ تجارب الانتقال السياسي بالوطن العربي بعد عام 2011 م والتي عرفت بثورات الربيع العربي ، حيث يظل الانتقال الذي شهدته تونس هو الأبرز على الإطلاق مقارنة ببقية التجارب في مصر وليبيا وسوريا واليمن والسودان ، والذي أفضى إلى إقرار دستور ديمقراطي وانتخاب رئيس وبرلمان دائمين في نهاية العام 2014 م .

**المطلب الثاني : أزمة الانتقال السياسي في الوطن العربي**

قبل الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية وعاشتها في عام 2011 م ، كانت أغلب الأنظمة السياسية السائدة في أغلب الدول العربية هي أنظمة محافظة في العموم ، فلا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساس ، إستجابة للرأي العام أو بطريقة دورية وفق انتقال سياسي ديمقراطي سلمي للسلطة كما هو متعارف عليه ، وبإستقراء التجارب التاريخية بالخصوص نكاد نجزم بعدم حدوث أي تغيير في نظام سياسي عربي بطريقة عملية سياسية طبيعية ، تتم بموجب انتقال سياسي سلمي للسلطة ، فأما أن تكون الوفاة طبيعية أو بالإغتيال أو بالإنقلابات ، كما أن جل الدول العربية لديها دساتير مكتوبة تتحدث عن حرية الإعتقاد وحرية الرأي والتعبير، والحق في تكوين أحزاب ، و بالرغم من كثرة وجود النصوص الدستورية والتشريعات واللوائح القانونية ، الا انها لم تكفل حقوق وحريات الإنسان وتكفلها . ( يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ، ص 360 ) .

ومن خلال التمعن وتحليل الواقع العملي القائم والممارسات الفعلية ، يلاحظ بأنها لاتعد سوى أساليب لا فراغ النصوص الدستورية من مضامينها عند التعامل الفعلي مع المواطنيين ، فالسمة العامة لوضعية القوانين في جل الدول العربية ، هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي ، أما في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير ، فالخارطة الدستورية العربية تبين لنا تنوعها ، فهنالك دساتير تكفل حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر، وهناك دساتير تطرح حرية الرأي والتعبير شريطة الا يكون التذرع بها لضرب الثورة .

وفيما يخص بحرية التجمع السلمي ، نجد أن بعض الدساتير تنص على كفالتها وفي الحدود التي يضبطها القانون ، وتوجد دساتير تضيق هذا الحق وتفرض قيود متنوعة ومتعددة عليه .

كما يلاحظ أيضاً ضعف القضاء الدستوري ، لاسيماً في دوره في حماية حقوق الإنسان ، وهذا ما يدفع ويشجع على مشروعية نداء الأفراد ومطالبتهم بحق التقاضي والشكوى أمام المحاكم الدولية ، بسبب عدم كفاية الضمانات الداخلية لرعاية حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية .

( حسين جميل ،في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان العربي، ص 9 ) .

ومن الملاحظ بأن النظام الإقليمي العربي الرسمي في مجمله لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية ، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع ، فالنظم السياسية العربية تحكم بنظم حكم قبلية عشائرية ، أو بنظم عائلية أو بنظم فردية ، أو بنظام حكم الحزب الواحد ، كما توجد هيئات دستورية وقانونية شكلية ، لأنها غير منتخبة إنتخابا حرا وحقيقياً، وبالتالي فهي لا تمثل إرادة الشعب ، وأغلب النظم السياسية العربية القائمة لا تمتلك الصفة الشرعية ، لأنها غير منتخبة شعبياً في الأساس .

وإضافة لذلك جميع الدساتير العربية تعلن حق الإنسان في العدالة و اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه في ما ينتهك حقوقه الأساسية ، ولكن السلطات الحاكمة تعمد إلى إصدار تشريعات مخالفة ومناقضة لهذه النصوص الدستورية ، فكل الدساتير العربية تعلن كفالة كل الحقوق لمواطنيها ، ولا تتورع في اصدار تشريعات مخالفة عند الحاجة ، والسمة السائدة في أغلب الأنظمة السياسية العربية هو طغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات ، ومن ثم فأن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب ، حتى وان لم يكن لديه تأييد شعبي وفاعلية على الساحة السياسية . ( محمد المجذوب ، الديمقراطية في الدساتير العربية ، ص 81 ) .

وخلاصة لما تقدم ، يمكن لنا القول بأنه قبل 2011 لا توجد حياة حزبية حقيقية فاعلة ذات تأثير بارز في أنظمة الحكم العربية بغض النظر عن النصوص الدستورية ، فغالبية الأنظمة السياسية العربية أنذآك ذات حزب تسانده السلطة وتدعمه ويساندها ويدعمها ، وغالبية الدساتير العربية تدعي أنها ديمقراطية وتتضمن المبادئ والقيم الديمقراطية ، وجلها وضعت بمعرفة فرد أو نظام حكم بإرادته دون إستشارة شعبية حقيقية ، حتى وأن نصت بأن الشعب هو مصدر السلطات والسيادة للشعب ..... الخ .

وعند قراءة شعارات الإنتفاضات والثورات العربية والمتضمنة لمعاني الديمقراطية و الانتقال السياسي السلمي للسلطة ، والتحول الديمقراطي وتداول السلطة ، والعدالة الإجتماعية ، والكرامة الإنسانية ، وحرية الفكر والاعتقاد ، والعبور نحو فضاء سياسي و إجتماعي وفكري ، يحترم حقوق الفرد والجماعة ، ويرسخ مفهوم المواطنة ومدنية الدولة .

وهذا يعني ان التحليل الثقافي الإستشرافي الذي يعتبر الصراعات في المنطقة العربية ، هي صراعات قائمة على الهوية والدين والعرق ، في إطار تغليب ممنهج للآليات التي تحول الصراع السياسي إلى صراع بين هويات وحضارات و أعراق و ديانات ، في حين أن كل مسألة من هذه المسائل التي تتحكم بها عوامل سياسية وإقتصادية وجيوسياسية و تاريخية عدة ، يتم تجاهلها عمداً .

وحقيقة ان السمة البارزة والجامعة المشتركة تتمثل في الإجماع على خلاصة أساسية مفادها : أن ثورات الربيع العربي على إختلاف تجلياتها الفكرية لا بد لها أن تتجاوز عقباتها ، لأن الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية شكلت إنعطافة نوعية متميزة تخول لنا الإعتقاد بأن أحوال الوطن العربي لن تعود بعده وبفضله إلى ما كانت عليه سابقاً . ( يوسف محمد الصواني : ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة ، ص 25 ) .

**المبحث الثاني : معوقات الانتقال السياسي السلمي للسلطة في الوطن العربي**

يعاني الوطن العربي من عدة معوقات ومشاكل متعددة ومتنوعة ومتشابكة ، ساهمت في تعثر وفشل مسار عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي المحتشمة والتي لا تكاد تذكر قبل العام 2011 م ، والتي يمكن لنا تناول بعضها في ما يلي :

**1 ـ غياب العدالة الإجتماعية :** في بحثه المعنون ( تشريح أزمات الدولة ) يضعنا ( عمرو الحمزاوي ) أمام ثلاث مجموعات من الأزمات والتحديات المرتبطة بدورها بثلاث مجموعات من الدول المأزومة . ( وجيه كوثراني ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، ص 13 ) .

ـ المجموعة الأولى : الدول التي تشهد إحتمال الإنهيار والفشل وهي : اليمن ، السودان ، الصومال .

ـ المجموعة الثانية : دول تعاني من وجود قوى غير دولية تنازع الدولة أدوارها ومهامها وهي : العراق ، لبنان .

ـ المجموعة الثالثة : دول تعاني من التفاوت البادي بين حداثة التركيب والبنى الإقتصادية من جهة ، وتقليدية الأنظمة وأشكال الحكم من جهة أخرى وهي : دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد كان الأساس والمعيار في تصنيف الحمزاوي هو قياس مدى تلبية الدولة للسلع السياسية العامة التي وجدت لتوفيرها وهي :

أ ـ توفير الأمن والأمن الإنساني .

ب ـ تطبيق مدونات القوانين والإجراءات التي تشكل معاً حكم القانون القابل للفرض ، وتوفير أمن الملكية ، وحصانة العقود ونظام قضائي فعال مستقل .

جـ ـ العناية الصحية والطبية وتوفير مؤوسسات التعليم العامة ، والبنى التحتية المادية كالطرق والسكك الحديدية ، والمرافئ وتكنولوجيا الإتصالات ، ونظام مصرفي فعال .....الخ.

وفي هذا المقام يتبادر للدهن التساؤل التالي : أين يكمن العطل الأساس في عجز الدول العربية على توفير هذه الخدمات لشعوبها ومواطنيها ؟ .

وبقياس مؤشرات كل من الفقر والتفاوت المعيشي والتنمية في بعض الدول العربية ، يلاحظ الإرتباط بين تزايد الفقر وتفاوت الدخل من جهة ، والسياسات التنموية المتبعة والمرسومة من الدول العربية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر من جهة ثانية .

ان متوسط دخل الفرد في غالبية الدول العربية ذات الكثافة الديمغرافية لا يزيد عن ( 5000 ) خمسة الآلاف دولار سنوياً ، وهذا يعني أن غالبية العرب يعيشون على دخل سنوي منخفض ، فمتوسط دخل الفرد في موريتانيا السنوي ( 1128) ألف ومائة وثمانية وعشرون دولاراً ، ومتوسط دخل الفرد السنوي في قطر ( 70651 ) سبعين ألف وستمائة وواحد وخمسون دولاراً وإضافة لذلك فأن معدل النمو في دخل الفرد كان أخذاً

بالتراجع منذ عام 1975 وحتى عام 2000 م ، إلى نمو سالب لكون الثروة النفطية ثروة ناضبة . ( يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الإجتماعية ، ص 15 ) .

ومن خلال ما تقدم فأن هذه المؤشرات السلبية لا تعتبر عوامل مشجعة ومحفزة بل تعد معوقات ومعرقلات سلبية على مسار اية عملية للانتقال السياسي السلمي للسلطة في اية دولة عربية ، وهذا يفسر لنا جزءا كبيرا من تراجع أداء الدولة في علاج ظاهرة الفقر والعوز ، فدور الدولة الإجتماعي الذي واكب الطفرة النفطية تراجع خلال ما عرف بالإصلاحات الهيكلية ، وأيضاً بسبب هدر الموارد في الحروب والتسلح والفساد المستفحل .

ولقد فاقم من الأمر وساهم في تعثر وفشل العمليات والتجارب الانتقالية بالدول العربية ، هوية الإقتصاد الريعي خاصة للدول النفطية التي يشكل النفط والغاز الرافد الوحيد لدعم موازنة الدولة السنوية ، فحقيقة إقتصادية مسلم بها بأن النمو الإقتصادي المعتمد على مصدر ورافد وحيد للدخل مثل : النفط والغاز أو تحويلات العمالة المغتربة أو المساعدات الأجنبية الخارجية أو إيرادات السياحة أو الخدمات والاستثمارات ، يتصف بأنه نمو متذبذب وغير مستقر ، الأمر الذي يستوجب الاسراع بإيجاد هياكل إقتصادية متنوعة ، وهذا التنوع يعد صعب التحقيق في ظل غياب التكامل الإقتصادي العربي الكامل .

ان الفقر يرتبط بعلاقات عكسية مع مستويات الفساد والهدر وهذا يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي ، وبالتالي فأن ذلك ينعكس أيضاً بالسلب على عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة بالدول العربية ، كما ان النمو الإقتصادي شرط ضروري من شروط التنمية السياسية والإجتماعية لأي بلد كان ، لكنه غير كاف لوحده لاستئصال الفقر وتحقيق العدالة ، ولذلك عندما عجزت سياسات النمو الإقتصادي العربية عن تحقيق أهدافها ، ارتفعت أصوات المنادين بتوفير ضرورات الحياة مثل : الصحة والتعليم والسكن ، ثم بدأ الحديث في الثمانينيات والتسعينيات عن تنمية العنصر البشري ، وأخيراً كثر الحديث عن الحكومات الرشيدة والحوكمة . ( نفس المرجع السابق ، ص 16 ) .

**2 ـ الثقافة السياسية السائدة وتخلف الوعي السياسي بالوطن العربي** ، يقول أستاذ العلوم السياسية ( صامويل فيليبس هنتجتون ) : أن النظام الديمقراطي لا يقام بمجرد الميول والتوجهات لكنه يقام بفعل الناس ، كما أن انشاء الديمقراطيات لا يتم بفعل الأسباب بل من قبل المسببين الفاعلين . ( إبراهام ف لوبنتال ، التحول من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي : الدروس المستفادة من القادة السياسيين لبناء المستقبل ، ص 629 ) .

ان الانتقال السياسي تتضاعف احتمالات نجاحه في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية السائدة معززة للتوجهات الديمقراطية ، وهي ثقافة المشاركة والعمل وتقبل الآخر ، وهذا ما نفتقده في العالم العربي ، حيث أن الثقافة السياسية السائدة هي الثقافة الريعية الثقافة التابعة الغير داعمة لعمليات الانتقال السياسي بل معرقلة لها ، والبعد الثقافي مهم جداً في أي بلد كان فهو يسعى إلى ترسيخ ثقافة سياسية جديدة ، تتوزع على أربعة مجالات هي :

أ ـ ثقافة تختص بالعلاقة بين الفرد والسلطة ، وتهدف إلى نقل مشاعر الأفراد داخل المجتمع من حالة الخوف من السلطة والإذعان لها ، إلى حالة الثقة والإطمئنان على كرامته وحقوقه .

ب ـ ثقافة تختص بالعلاقة بين السلطة والقوى السياسية ، تنتقل من الحالة القديمة التي يعتقد كل طرف بأن الأخر يسعى للقضاء عليه ، إلى وضع تسوده الثقة بين الطرفين والإطمئنان لقواعد حاكمة لكلا الطرفين .

جـ ـ ثقافة تختص بعلاقة الفرد بالعملية السياسية ، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور القومي يشارك فيها الفرد بقوة في الحياة العامة ، وفي دول أخرى يتسم باللامبالاة وانعدام المسؤولية .

د ـ ثقافة تختص بالعلاقة بين القوى السياسية نفسها ، تعمل على ترسيخ الشعور المتبادل بالثقة والإقرار بمبادئ المنافسة الشريفة ، والتعددية وتداول السلطة والتوافق على الآليات المقبولة دستورياً وقانونياً للوصول إلى السلطة ، والإقرار بمبدأ حق الأغلبية في الحكم واتخاذ القرارات الرشيدة .

وخلاصة ، فأن الثقافة السياسية السائدة في الدولة تؤثر وتنعكس في سلوك مواطنيها وزعمائها أثناء قيامهم بالفعل السياسي ، ومن خلال استجابتهم للأحداث السياسية ، كما أن الميول والنزعات على مستوى النظام والعملية السياسية العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكننا من فهم الأفعال السياسية الماضية والمستقبلية .

( عبدالقادر المخادمي ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة ، ص 146 ) .

وبذلك فأن نجاح مسار إي عملية انتقال سياسي سلمي للسلطة في أي بلد كان ، تتطلب توافر ثقافة سياسية صحيحة تحل فيها النزعة النسبية في الوعي السياسي محل النزعة الشمولية ، ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل ، محل التسلط والاحتكار والإلغاء ، فيفتح المجال السياسي أمام المشاركة السياسية للقوى السياسية والإجتماعية ، وهذا الشرط غير موجود بالدول العربية .

وعليه فأن استمرار وازدهار الديمقراطية يتطلب توافر بعض القيم الثقافية المرتبطة بها مثل :

المسؤولية الفردية والمشاركة المجتمعية والتسامح ، والاعتقاد بأن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ، من قبل النخبة والعامة على حد السواء ، وفي المقابل يعاني المجتمع العربي بصفة عامة ، من نقص حاد في الثقافة السياسية والمبادئ المرتبطة بها ، مما يؤدي إلى تدعيم الأنظمة السلطوية في المنطقة العربية ، وبالتالي ستسود بعض القيم المناهضة للديمقراطية في بعض المجتمعات .

**3 ـ تغليب المصالح القبلية والطائفية الضيقة على مصلحة الدولة العليا العامة**

جل الدراسات السياسية والإجتماعية المختصة بهذا الشأن أكدت بأنه في حال عدم اللجوء إلى إحداث تغييرات جذرية رئيسية عميقة في بنية النظام ، ينتج عنها تغييرات جوهرية في البنية الفكرية والإجتماعية والإقتصادية العربية ، فأن أزمة الدولة وفشل عمليات الانتقال السياسي للسلطة سوف تستمر إلى ما لا نهاية .

وعند تغليب المصالح القبلية الطائفية على مصلحة الدولة العليا ، سيساعد ذلك على بروز وتنامي الدعاوي الإنفصالية والجهوية والإقليمية الضيقة ، ونشوب الصراعات والانقسامات الداخلية التي تهدد كيان الدولة من أساسه وتنسف أية عملية انتقالية سلمية للسلطة بأي بلد كان . و كما هو معلوم لدى العموم بأن القبيلة والطائفة هي وسائط السلطة بين المجتمع والدولة ،وهذا المفهوم ارتبط بدراسات اهتمت بتحليل أشكال العلاقة الممكنة أو

الموجودة بين سلطات الدولة ومراتبها ، ولاسيما السلطة التنفيذية وإداراتها وبين المواطنيين المنتظمين في مجتمع يحتاج مواطنوه إلى أشكال من التنظيم والتعبير وايصال المطلب وتحقيقه ، وذلك من خلال أطر تتجسد في الدولة الحديثة ، أحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ، ينفصل فيها الإنتماء الأولي و القرابي والديني ، ويتمايز عن الإنتماء المدني والسياسي والنقابي .

وعند الحديث عن البنية القبلية والجهوية لأي نظام سياسي ، فأن ذلك يعني أن هذه البنية تحمل في مضامينها أبعاداً سوسيولوجية وسيكولوجية ، وتشير إلى طريقة ونظام في الحكم وسلوك سياسي وإجتماعي ، يعتمد على ذوي القربى الأقارب منهم و الأباعد بدلاً من اعتماد أدوات ووسائل أخرى ، ترى الأحقية في شغل مناصب الدولة لذوي الخبرة والجدارة ، ممن يستطيعون كسب احترام الناس وثقتهم ، أو ممن يكون بروزهم حاصل من الاختيار الحر والعلاقات التعاقدية ، وبذلك فأن بنية القبيلة هي بنية غير سليمة تتعارض وبنية الدولة الحديثة ، ونطاقها يأخذ أشكالاً ومسميات مختلفة ومتعددة يتحرك في اطار تلك البيئة . ( محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته نقد العقل العربي ، ص 48 ) .

ومن وجهة نظر الإنتروبولوجيين ترتبط القبيلة بالمجتمعات البدائية ما قبل الثورة الصناعية ، وجوهرها وجود هوية وأدوار وروابط تستند إلى صلة القرابة .

ويرى عبدالعزيز الدوري القبيلة بأنها تشكل وحدة سياسية و إجتماعية ، وتعيش حياة عمادها المحافظة على التقاليد والعادات ، وتتشكل مفاهيمها القانونية والسياسية في الأعراف القبلية .

( عبدالعزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي ، ص 1 1 ) .

كما يؤكد الجابري بأن القبيلة والعشيرة والطائفة أو المصلحة الإقتصادية ، معطيات متداخلة يصعب التمييز بين ما هو أساسي وجوهري فيها ، وما يشكل انعكاسا لها ، ويرى العلامة عبدالرحمن أبن خلدون في مقدمته ان القبيلة هي مصدر للعصبية ، التي يعبر عنها في الأدبيات المعاصرة بالعشائرية . ( يوسف محمد الصواني ، مرجع سلق ذكره ، ص 391 ) .

وهنا يثار التساؤل التالي : إلى ما سيؤول إليه الأمر إذا تحولت القبيلة أو الطائفة إلى حزب أو تنظيم أو إطار إجتماعي وديمغرافي لحزب ؟ .

وبتعبير آخر ، ماذا يجري إذا ما تحولت القبيلة أو الطائفة إلى وسيط سلطة يحتمي بها المواطن العادي ، و يتوسلها السياسي ويراهن عليها طالب الوظيفة والمنصب ، و يتسلقها الراغب بالترقي والطامح بالإثراء ؟ .

ومن الطبيعي والمنطقي المسلم به عند تغليب المصالح القبلية والطائفية والجهوية والمناطقية والعرقية الضيقة ، على مصالح الدولة العامة العليا ، سيؤدي ذلك إلى تنامي وإنتعاش الهويات والصراعات الداخلية ، وبروز الدعاوي الانفصالية وشيوع ظاهرة التخوين المناطقي ، وكل ذلك يتعارض مع قيم وأسس الدولة الحديثة ، الدولة المنشودة في العالم العربي ، دولة المؤسسات الدستورية والقيم الديمقراطية ، وسينعكس بالسلب على مسارات الانتقال السياسي السلمي للسلطة بالوطن العربي .

**4 - المعوقات المرتبطة بموقع الوطن العربي :** و تتضمن المعوقات الجغرافية الجيوإستراتيجية وغناء الإقليم الجغرافي للوطن العربي بالنفط والغاز والموارد والثروات الطبيعية المختلفة الأخرى ، وطرق النقل التي تربط قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا و أوروبا ، إضافة لعنصر الصراع العربي ـ الصهيوني وما ترتب عليه من حالات الاختراق الدائمة والمستمرة للنظام الإقليمي العربي في مستواه الكلي ، وعلى مستوى الدول العربية منفردة في مستواها الجزئي المنفرد ، وتجسد ذلك في التدخل الأجنبي بمختلف صوره و أشكاله ، والذي وصل إلى درجة التدخل الخارجي العسكري في عدة دول عربية سواء قبل العام 2011 م أو بعده ، وما يحدث في سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان والسودان أكبر دليل ، وبالطبع أدى كل ذلك إلى تعثر وفشل مسارات عمليات الانتقال بعدة دول عربية .

ان دراسات الإقتصاد السياسي أثبتت تميز عملية الانتقال السياسي في الدول ذات الريع الواحد خاصة النفط ، وعدم حاجة شعوبها للتغيير والانتقال السياسي السلمي للسلطة ، واحداث التغيير وميلها إلى المحافظة على الوضع القائم ، لأن النفط يعزز السلطوية من خلال حالة الرفاه التي تتمتع بها الدول العربية المصدرة للنفط والغاز ، حيث تتمتع شعوبها بمنتجات وخدمات عالية الجودة ، دون الحاجة إلى رفع وزيادة الضرائب ، والدول العربية ذات الريع الواحد خاصة النفط ، تمتلك ما يقارب ( 60 % ) من احتياطيات النفط العالمي و ( 40 % ) من النفط المتداول في السوق العالمي .

ونظراً للأهمية الجيو استراتيجية الإقتصادية للوطن العربي للأسباب المذكورة سلفاً ، جعله محط أنظار ومطامع كل الدول الكبرى والقوى الدولية والعالمية الغربية وغير الغربية ، بالرغم من رفع هذه الأنظمة عدم دعم الأنظمة السلطوية بصفة عامة ، الا ان كسب ولاء هذه النظم يشغل مكانة كبيرة لدى هذه الدول والقوى ، خاصة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى ضمان تحقيق أمن وتفوق الكيان الصهيوني نوعياً التي تعد من أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً ، وبالتالي رسخت هذه القوى الكبرى وعززت استمرار الكثير من الأنظمة السياسية السلطوية العربية . ( أحمد خميس أحمد ، التحول إلى الديمقراطية : المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في الوطن العربي ، ص 6 ) .

وكما هو معلوم فأن زراعة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي كانت له تبعاته الوخيمة على منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، حيث ساهم في تفاقم الأزمات العربية البينية والأزمات الإقليمية من عدة جوانب ، فمن ناحية فأن الكيان الصهيوني يسعى إلى استمرار حالة التشرذم والإنقسام والصراع العربي ، لضمان تفوق عصابات الكيان الصهيوني التي تدعم بناء قوميات زائفة قزمية على أسس عرقية ، فمثلا دعم بناء قومية درزية وقومية مارونية فنيقية ، ويتم كتابة تاريخ الأقليات الدينية كافة في المنطقة العربية على أساس أنها قوميات ، وما يعرف بدولة الكيان الصهيوني المزعومة ساهمت في جعل الوطن العربي مستباح بشكل تام ، ولم تعد شؤون وقضايا المنطقة ذات طابع محلي داخلي ، فلقد باتت جميع قضاياها بمختلف مستوياتها على بنود جداول أعمال المؤتمرات واللقاءات الدولية .

وحقيقة لقد أدت حالات الاختراق والتدخل الخارجي الأجنبي بصوره العديدة والمختلفة في الشؤون الداخلية للدول العربية منفردة والنظام الإقليمي العربي في مجمله ، إلى التأثير بالسلب على أداء المنظومة الجامعة ، وإلى تقويض المقومات الضامنة للوحدة الوطنية والمحافظة على تلاحم النسيج الإجتماعي ، وبالتالي القضاء على

محاولات ايجاد آليات مناسبة لمعالجة وتسوية النزاعات والخلافات العربية البينية ، ويؤدى هذا الوضع إلى شل القدرة العربية على منع الصراعات الداخلية وردع مصادر التهديد .

ومن أمثلة هذا التقويض تتجسد في تمط المعالجة الأمريكي والغربي للصراع العربي الصهيوني، الذي يؤكد عدم تحررهم من دور الوسيط غير النزيه والمحايد ، ولقد عزز ذلك الوجود الصهيوني ومكنه من إقامة دولته العنصرية المزعومة ، ودعموها بالسلاح والعتاد والمال وتشجيعها على الإعتداءات المتكررة على الدول العربية ، خاصة قطاع غزة الفلسطيني ولبنان وسوريا .

وبالتالي فأن هذه المسألة فوتت فرص التنمية والتقدم والتطور على دول عربية محورية شرقاً وغرباً ، مقارنة بدول جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي شهدت موجات انتقال سياسي ناجحة منذ سنوات ، حيث يلاحظ ان جزء كبير من موازنات الدول العربية هدرت في التسلح، في ظل التغذية الغربية ولاسيما الأمريكية للصراع العربي ـ الإيراني ، حيث يصبح ذريعة لتكوين نزعة عسكرية وشراء أسلحة بمبالغ باهظة وكبيرة لدول الخليج العربي ، وكل هذا في ظل غياب جهد خلاق بين الجانبين العربي والإيراني ، ويساعد على بناء قاعدة للتوافق حول المصالح المشتركة إنطلاقاً من نقد الممارسة الإيرانية السلبية في المسألة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م . ( علي الدين هلال ، الإنتقال إلى الديمقراطية ، ص 32 ) .

**5 ـ المعوقات البنيوية الهيكلية للنظم السياسية العربية ،** يتميز العالم العربي بنوعين من الأنظمة السياسية ، وهي الأنظمة الملكية الأسرية والأنظمة المتمحورة حول شخص واحد ، ففي الملكيات الأسرية يكون الكثير من أفراد الأسرة الملكية ذوي مناصب مرموقة ، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع من قبل أفراد الأسرة الملكية ويكون الملك مسؤولاً أمامها .

أما النوع الثاني فهي الدكتاتوريات المستندة إلى حكم الفرد الواحد والتي تطورت فيما بعد عن طريق مجلس عسكري أو حكم حزب واحد مسيطر ، ويعتمد على حاشية مقربة في التأييد يحصلون على امتيازات خاصة ، وإذا واجه هذا النوع من الأنظمة معارضة شعبية فأنهم يلجؤون إلى استخدام القوة المفرطة في مقاومتها ، والأمثلة على ذلك في الدول العربية لاتعد ولا تحصى .

ويرى المفكر الموريتاني ( السيد ولد أباه ) إلى أن جذور تأزم الواقع السياسي العربي تمثلت في عاملين هما : ضعف شرعية الدولة الوطنية الناتجة عن طابعها السلطوي الإستبدادي الذي جعلها في مواجهة المجتمع ، وهشاشة رصيدها التاريخي بإعتبارها كياناً مصطنعاً من تخطيط وتنفيذ الإستعمار الأوروبي الذي كان جاثماً على المنطقة العربية .

وبالطبع هنالك عاملاً أخر لعب دورا مهما يتمثل في تركيبة السلطة بالدول العربية قي ما بعد الإستعمار ، والتي تأسست على ما يسميه الفيلسوف الإيطالي ( غرامشي ) بحلف الهيمنة ، والذي يشير إلى حصيلة حلف بين القوى الإجتماعية الفاعلة ، لا يأخذ شكلاً مؤسسياً تعددياً ، وانما يتم التعبير عنه وفق صيغ أحادية مركزية .

وفي هذا المقام لا تغفل الدور الذي لعبته الجغرافية الإستعمارية واجهاض حلم الدولة في الوطن العربي ، وهذا السبب بدوره أدى إلى الحقيقة التي تلت الحرب العالمية الأولى ، والتي شهدت تشكل الشرق الأوسط الحديث

بجغرافيته السياسية التي نعرفها اليوم ، فلقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى وقوع المجال العربي تحت الهيمنة الإستعمارية المباشرة ، حيث جسد التفسير الإستعمارية للدول العربية إجهاضاً لتحقيق حلم الدولة الأمة عربياً التي نادى بها النخب والمثقفين العرب منذ أواخر الحقبة العثمانية ، وهذا ما أدى إلى نفور النخبة العربية القومية من مفهوم الدولة الوطنية ، لا لكونها فرضت من الخارج وحسب ، بل لأن دولة الإستقلال التي ورثت دولة الإستعمار متنافرة مع مفهوم الأمة القومية .

وخلاصة ، فأن عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة وإستكمال بناء مؤسسات الدولة الدستورية والقانونية بجل الدول العربية ، تواجهها عدة تحديات ومعوقات وعراقيل ساهمت وستساهم حال بقائها واستمرارها في تعثر مساراتها وفشل العمليات الانتقالية المنتظرة والمرجوة من الشعوب العربية ، خاصة ونحن نعيش في الألفية الثالثة والتي بحلولها عرف العالم العديد من العمليات الانتقالية الناجحة في أكثر من اقليم ومنطقة في العالم ، الا الوطن العربي الذي قد يشكل استثناء عن القاعدة العامة المسلم بها في هكذا حالات .

**الـنـتـائـــج .**

يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل لها في النقاط التالية :

1 – تغليب المصالح الجهوية والمناطقية الضيقة على حساب المصالح الوطنية العليا العامة للدولة ، نتاج لتنامي وشيوع الانقسامات المجتمعية العربية على أساس دوائر الإنتماء وبالتالي صعود الهويات الجزئية ( قبلية ، جهوية ، عرقية ) على حساب الهوية الوطنية الجامعة ، وهذا الحال يتعارض مع متطلبات الانتقال السياسي السلمي للسلطة في أي بلد كان ، فما بالك بالدول العربية والعامل القبلي الذي يلعب دورا أساسي في ذلك .

2 ـ أنظمة التربية والتعليم والتنشئة بجميع الدول العربية التقليدية المتخلفة وما ترتب عنها من منظومة أخلاقيات وثقافية مشوهة ، فثقافة التبعية وثقافة التلقين والأمر والقصور في ادراك مفهوم الدولة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة ، لا تساعد على الانتقال السياسي السلمي للسلطة ، بل تساهم في تعثره وفشله بسبب ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية.

3 ـ الخلل الهيكلي المؤسسي وضعف بنية القوى السياسية بالدول العربية ، يشكل قصورا إضافياً يلقي بظلاله الوخيمة السلبية على العملية الانتقالية .

4 ـ الموقع الجيوإستراتيجي الهام للوطن العربي الأمر الذي جعله ساحة عالمية معقدة ، وساهم في تضارب وتعارض مصالح الدول الكبرى والقوى الدولية والاقليمية بفعل الأهمية الإقتصادية البالغة لدول الوطن العربي ، وهذ الأمر ساهم في الفشل في مأسسة الدولة العربية ، وهذا ما تؤكده أدبيات الانتقال السياسي فأن مأسسة الدولة في أي جزء من العالم تنجح وتؤتي أكلها عندما تتعزز فيها السيادة الوطنية ، وينعدم فيها التدخل الأجنبي والخارجي بأي صورة كان .

5 ـ ساهمت أزمة هوية الاقتصاديات العربية والمتجسدة في الاقتصاد الريعي أو في عدم التوافق الدستوري أو في استحالة التطبيق العملي لبعض التشريعات الاقتصادية ، دون تفعيل توجهاتها نحو الاقتصاد الحر الذي أساسه العدالة الإجتماعية الهادفة للوصول لرفاهية المواطنين .

**ثانياً : التوصيات**

وتتمثل أهم التوصيات التي تم التأكيد والتشديد عليها في هذه الدراسة في ما يلي :

1 - الإتفاق على خارطة طريق وخطة عربية موحدة للنظم التعليمية والتربوية والثقافية ملزمة لكل دول الوطن العربي ، والتركيز على أهمية التنشئة الإجتماعية الصحيحة التي من شأنها تعزيز القيم والتوجهات وبلورتها وغرسها في نفوس أفراد المجتمع ، فلا بد من غرس قيم القيم الوطنية في نفوسهم ، وتدريس مواد الثقافة الوطنية والثقافة المدنية والقانونية وحقوق الإنسان لكل الطلاب بجميع الدول العربية ،واعداد منهجية للتصدي لظواهر الغلو والتطرف الديني وتفشي ظاهرة الإرهاب ، والعمل على إشاعة روح الوسطية وثقافة الإعتدال والحوار والتسامح في المجتمع .

2 - المعالجة الجذرية النهائية للخلافات العربية الداخلية أو العربية البينية .

3 - إعادة البناء المؤسسي والهيكلي بالمؤسسات وتطويرها بما يتلائم مع الأوضاع الراهنة والقائمة داخليا واقليميا ودوليا .

4 - العمل على تغيير هوية الإقتصاديات العربية بخلق مصادر دخل بديلة وتنويعها عن المصادر التقليدية السابقة ، وخلق ثقافة إنتاجية ومكافحة الثقافات الإقتصادية السلبية المتفشية بالدول العربية التي لا تساعد على الانتقال السياسي السلمي للسلطة .

**الـخـاتـمـة :**

في نهاية هذه الدراسة المعنونة بالانتقال السياسي في الوطن العربي ، والتي حرصنا على تقديم كافة المعلومات والبيانات من المراجع الرسمية والموثقة ، سائلين الله عز وجل أن تكون المغانم أكثر من المغارم .

ومن الجلي والواضح للجميع بأن عمليات الانتقال السياسي السلمي للسلطة وبناء دولة القانون والمؤسسات في دول الوطن العربي، لازالت تواجه معوقات وعراقيل عدة أدت كنتيجة طبيعية إلى عرقلتها وفشلها.

**قائمة المراجع والمصادر :**

1 - حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من إفلاطون إلى محمد عبده ( القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة 1999 ) .

2 - عدنان طه الدوري ، العلاقات السياسية الدولية ( طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، الطبعة الرابعة 1998 ) .

3 - غيورغ سورنس ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية ( بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة ، الطبعة الأولى 2006 ) .

4 - إبراهام ف لوبنتال ، التحول من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي : الدروس المستفادة من القادة السياسيين لبناء المستقبل .

5- علي مصباح الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ( مجلة كلية الإقتصاد جامعة الزاوية ، العدد الثاني أكتوبر 2015 ) .

6- عادل ماجد ، العدالة الإنتقالية والإدارة الناجحة لفترة ما بعد الثورات ( مجلة السياسة الدولية ، العدد 192 إبريل 2013 ) .

7- علي خليفة الكواري وأخرون ، قراءة في كتاب المسألة الديمقراطية ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2002 ) .

8 - عدنان بن صالح ، إسبانيا بين العهد الفرنكاوي والديمقراطي الثورة البيضاء ( تقرير مركز الجزيرة 24 . 1 . 2023 ) .

9 - فاطمة مساعيد ، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة ( مجلة دفاتر السياسة والقانون ، إبريل 2011 ) .

10 - يونس المسعودي ، التحول الديمقراطي : مقاربة مفاهيمية نظرية ( مجلة الباحث الأكاديمي الجزائرية ، العدد صفر – مارس 2014 ) .

11 - إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ( الخرطوم ، منشورات دار الجيل للطبع والنشر والطباعة ، الطبعة الأولى 1980 ) .

12 - يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ، ورقة عمل قدمت إلى ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1987 ) .

13 - حسين جميل ، في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان ( بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 50 - 1983 ) .

14 - محمد المجذوب ، الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة ( بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى 1993 ) .

15 - يوسف محمد الصواني ، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2013 ) .

16 - وجيه كوثراني ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يوليو 2011).

17 ـ يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الإجتماعية ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2011 ) .

18 ـ عبدالقادر رزيق المخادمي ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة ، ( القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2007 ) .

19 ـ محمد عابد الجابري ، العقل العربي محدداته وتجلياته : نقد العقل العربي ، ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ) .

20 ـ عبدالعزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي ،( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية 2012 ) .

21 ـ أحمد خميس أحمد وأخرون ، التحول إلى الديمقراطية : المعوقات وعملية الإنتقال إلى النظام الديمقراطي في الوطن العربي ، ( لندن ، منشورات المركز الديمقراطي العربي ، الطبعة الأولى 2020 ) .

22 ـ علي الدين هلال ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ( القاهرة ، الموسوعة السياسية ، الطبعة الأولى 2012 ) .